

مولد ومهرمان و طين من غير الموقوف عليه سيرة فما كان فانت مكم بقده او مطا وعده لا يتبدل بغيره المضمون  
عدم التمييز بين المهر مع الرهن البتة ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطولها ويجوز الاوان والباقي اذا  
وطها الموقوف عليه لا يجب عليه مهر ولو وجب لوجوب له والاشارة لا يجب له على نفسه من تدبير

٢٨٥

صرف الى اخوتي المحتاجين او الايتام منهم  
اخص ذلك بالمعطوف الاخير وتعبيري هو الاخوة  
بالمعاطفات اعم من تعبيرة بالكل والخاص  
الصفة المتوسطة بينهما من زيادتي المبررات  
وهو العمدة المنقول خلاف ما احتسبان  
صاحب جمع الكوامع من انها تختص بما  
قبلها وقد يست ذلك في حاشيتي على شرح دار الريا وحسن  
وغیرها وعلم من تعبيري بمسرك ان ذلك على اقرار خصمين  
لا يتقيد بالواو وان وقع التقييد بها وسنتها حين  
في الاصل في الصفة المتأخرة والا سئنا  
تبع الامام في غير البرهان فقد صرح  
هو فيه بان مذهب الساطع المودالي او ان احما جوا  
الجميع وان كان القطع بتم وقد نقله عنه  
الزرکسني ثم قال في المختار انه لا يتقيد بالواو  
بل الضابط وجود عاطف جامع بالوضع

ابن زبير وجو كالواو والفاو ثم بخلاف بل ولكن وغيرهما  
ما نددت بها من  
الصفة  
والاشارة  
ما قبلها تدبر العطف بالواو وتم فصل في احكام

**الوقف الموقوف ملك لله**  
تعالى ابي ينفك عن اختصاصه لادمي كالتق  
فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه  
**وقوائده** المحاذرة بعد الوقف **كاجرة**  
**ومرة** واعضان خلاف **وولد ومهر**  
بو طي وانكاح **ملك للموقوف عليه** يفرق  
فيها تصرف الملاك لان ذلك هو المقصود  
من الوقف فيستوي في منافعه بنفسه  
وبغيره باعارة واجارة من ناظره فان  
وقف عليه ليسكنه لم يسكن غيره وقد  
ابى امامه ما يتوقف في منع اعارة ومعلوم ان ملكه  
وقته عليه ليسكنه والمعتد حوزتها  
سهمه من غير ان يملك تسكنها وحدها ومن كلام بعضهم ما ينبغي  
لغيره اجارة وهو الذي صرح به العلامة الشيرازي

Copyrighting Saud University